

## قرار :

مادة ١ - يلحق مرفق سكك حديد وجه بحرى بالهيئة العامة للسكك الحديدية مع احتفاظه بميزانيته المستقلة عنها .

مادة ٢ - يضع مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية نظما خاصة للشئون المالية والإدارية وشئون العاملين لإدارة المرفق المذكور بما يتواءم مع طبيعة أعماله .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسم الجمهورية في ١٣ شبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٦٠ لسنة ١٩٦٧

بصرف مبلغ من اعتمادات الإغاثات الدولية لمنكوبي الفيضانات بالعراق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦٧ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ ؛

## قرار :

مادة ١ - الترخيص لوزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية بصرف مبلغ ١٠٠٠٠ ج (عشرة آلاف جنيه) من اعتمادات الإغاثات الدولية المدرج بالقسم ١٧ - (وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية) فرع ٢ - (الشئون الاجتماعية) باب ٢ - (مصرفات جارية - مجموعة المصروفات التحويلية التخصصية) بميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ وذلك قيمة مساعدات منكوبي الفيضانات بالجمهورية العراقية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ١٣ شبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٥٨ لسنة ١٩٦٧

بتفويض وزير السياحة اختصاصات وسلطات رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ؛

## قرار :

مادة ١ - يفوض وزير السياحة اختصاصات وسلطات رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ١٣ شبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٥٩ لسنة ١٩٦٧

بالحاق مرفق سكك حديد وجه بحرى بالهيئة العامة للسكك الحديدية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن الهيئة العامة لسكك حديد مصر ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ (مكرر) لسنة ١٩٥٨ بفرض الحراسة الإدارية على مرفق سكك حديد وجه بحرى والقرارات المتكاملة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبار الهيئة العامة للسكك الحديدية هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛